صحافة ..

وصحفيون

الفصل الثاني

الصحافة وأحوالها

obeikandl.com

obeikandl.com

* وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن حرية الصحافة والصحفيين ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحريات السياسية والديمقراطية.

طرق تصحيح العلاقة بين السلطة والصحافة

أتفق مع ما كتبه الزميل الراحل صلاح الدين حافظ الكاتب في «الأهرام». في كتابه «أحزان حرية الصحافة» عندما أوضح أنه مهما تحدثنا ، ولو نظريًا ، عن استقلالية الصحافة أو بعض الصحف في بعض بلادنا العربية ، «فإن الواقع العام يقول: ان التبعية تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عامة ، والحاكم بشخصه خاصة .. فما من نظام أو حاكم في دولة جمهورية أو وراثية إلا ويتطلع إلى هذا السلاح السحري التأثير ، النافذ المفعول .. يتطلع إليه ليحكمه ويتحكم فيه.. » .

ويؤدي التأثير المباشر وغير المباشر للسلطة إلى تحويل الصحف إلى أدوات دعاية بدلاً من أن تكون منابر حرة للرأي والرأي الآخر ، كما يؤدي إلى تراجع الدور التثقيفي والتنويري للصحف لحساب هذه الدعاية المباشرة والفجة .

■■■

وتتحكم السلطة في الصحف عن طريق القوانين سواء قوانين الصحافة ذاتها أو قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ومن خلال احتكار المنح أو المنع

لتراخيص إصدار الصحف أو من خلال السيطرة على تدفق المعلومات ونشر الإعلانات .. وقبل ذلك كله ، تتحقق تبعية الصحافة للسلطة أو تحكم السلطة في الصحافة عن طريق الملكية الحكومية للصحف عندما يسيطر الحزب الحاكم على الصحف ويعين قياداتها .

السلطة والنفوذ .. لمن؟

غير أن الصحافة أيضًا ليست معصومة من الخطأ . وإذا كانت هناك ظروف لا تمكن الصحفي أحيانًا من قول الحقيقة كاملة ، فإن عليه في كل الظروف أن يكون صادقًا مع نفسه حتى لو لم يكن يملك كل المعطيات . وإذا كانت السلطة تنزلق إلى التشدد في التعامل مع الصحافة ، فإن الصحفي ينبغي أن يكون موضوعيًا وملمًا بكل التفاصيل ومتوازنًا ، لأن التوازن هو مقياس الاحتراف .

وإذا كانت السلطة متغطرسة ، فإن على الصحافة تحاشي العجرفة والتكبر . وهذا يعني الاعتراف بالأخطاء ونشر الردود والتصويبات ، والإصغاء إلى القراء والكتابة إليهم بلباقة ، والاعتذار إليهم إذا كان ذلك ضروريًا .

ويخطئ الصحفيون الذين اعتادوا انتقاد الآخرين ومهاجمتهم بقسوة ، عندما يرفضون أن توجه إليهم الانتقادات أيًا يكن نوعها ويثورون في وجه منتقديهم .

وقد وجه رئيس المعهد العالي للإعلام في كندا «واين كانيز» إلى عدد من الصحفيين السؤال التالي :

«قولوا لي: ماذا تريدون من الحرية الإعلامية؟ هل تريدون ممارسة سلطة ونفوذ على القراء أم تريدون مساعدة القراء على امتلاك سلطة ونفوذ؟» .

موقف ضد النقابة :

يقول موسى صبري في مذكراته «٥٠ عامًا في قطار الصحافة» :

«كان صوت نقابة الصحفيين ضعيفًا طوال سنوات حكم عبد الناصر ولم تستطع النقابة أن تعيد صحفيًا واحدًا فُصِلَ فصلاً تعسفيًا من جريدته . وقد تميزت صحيفة الجمهورية ، وهي صحيفة الثورة ، بأنها كانت تفصل كل عام دفعات من المحررين بأعداد كبيرة . وكانت الجمعية العمومية تنعقد ، وتحتج على الفصل وتصدر قرارات لا تحرك ساكنًا .. وكأنها لم تصدر » .

وفي موضع آخر ، يقول موسى صبري (الذي اشتهر بتأييده الكامل للسادات وصداقته القديمة معه) :

«كان أنور السادات ضائقًا كل الضيق بمواقف النقابة . وكان يفكر في أسلوب جديد لتنظيم مهنة الصحافة ، ومساءلة الصحف .. ولذلك قرر حل نقابة الصحفيين .. وتحويلها إلى ناد .. وأصدر قانونًا جديدًا للصحافة يحدد حقوق الصحفيين وواجباتهم على أن تؤول ملكية الصحف إلى مجلس الشورى الذي استحدث في تعديل الدستور .. » .

وإزاء الرفض الإجماعي من جانب الصحفيين لفكرة تحويل النقابة إلى ناد ، اضطر أنور السادات إلى التراجع .

ولوحظ أن مشروع قانون الصحافة الجديد ينص على إحالة الصحفي إلى المعاش في سن الستين مع جواز مد خدمته سنويًا حتى الخامسة والستين بموافقة المجلس الأعلى للصحافة .

ويقول موسى صبري :

«كان المقصود من هذا النص إخراج مصطفى أمين وجلال الدين الحمامصي» .

ملكية شكلية :

ومما يلفت النظر أن موسى صبري يسجل في مذكراته اقتناعه بضرورة إعادة

النظر في الأوضاع الصحفية في مصر ، ويطالب أولاً بمراجعة لقانون الصحافة لكي تتحدد ملكية الصحافة القومية للعاملين بها وللمواطنين بأسهم قليلة القيمة ، لأن ملكية مجلس الشورى للصحافة ، هي في واقع الحال .. ملكية شكلية ، كما يطالب بتيسير إصدار الصحف وإلغاء قيود سن المعاش والفصل الكامل بين عمل الصحفي في جريدة قومية وعمله في جريدة حزبية وبتشجيع الصحافة الإقليمية .

كانت العلاقة بين السلطة والصحافة هي علاقة صاحب العمل بالموظف الذي يعمل عنده ، والذي يمكن أن يتعرض للفصل والتنكيل وللتشهير وتلويث السمعة إذا ظهر تقصيره في تجميل الأخطاء أو إذا سمح لقلمه بأن يعبر عن مشاعر الضيق والسخط تجاه جرائم كبرى قادت الوطن إلى أفدح الهزائم العسكرية وأسوأ الصدمات في التاريخ الحديث .

قرار فصل :

في أوائل عام ١٩٦٨ ، قامت مظاهرات الشباب الجامعي للمطالبة بالحرية بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم قامت مظاهرات العمال في حلوان للاحتجاج على ضعف العقوبات ضد المسؤولين عن سلاح الطيران . ووقع الخلاف الحاسم بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، الذي انتهى بتحديد إقامة عامر .. ثم انتحاره والقبض على شمس بدران وصلاح نصر وعباس رضوان وتقديمهم إلى محاكمة عسكرية برئاسة حسين الشافعي بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم ، ثم قدم صلاح نصر في قضية خاصة بإفساد المخابرات لحساب شهواته الخاصة .

وكان الصحفي موسى صبري يتابع الجلسات المثيرة للمحكمة حيث انكشفت ذات يوم واقعة أن عبد الحكيم عامر عمل على إخفاء كمية من الذهب كانت لديه من الملك سعود لتوزيعها على القبائل اليمنية في مكان مجهول . وقد حدث ذلك في

يوم الهزيمة! كما ظهر أن القيادات التي تحاكم كانت تملك كميات من العملات الصعبة وأموال الدولة .

هزت هذه الشهادات مشاعر الصحفيين . وكتب موسى صبري مقالاً بعنوان «اليوم الحزين» قال فيه : إن هذه الشهادات كشفت كيف كانت تحكم مصر ، وسرد كل الوقائع الخطيرة . وختم فقرات المقال بعبارة :

«هكذا كانت تُحكم مصر ، وما خفي كان أعظم » .

وألقى جمال عبد الناصر خطابًا أعلن فيه: « أنه لا يقبل أن تحول الصحافة قضية المؤامرة إلى قضية فساد حكم ، كما فعل رئيس تحرير الأخبار» .

وتقرر فصل موسى صبري من رئاسة تحرير الأخبار ونقله إلى الجمهورية كمحرر .. ممنوع من الكتابة باسمه!

وشايات صغيرة :

يقول أحمد بهاء الدين في كتابه «محاوراتي مع السادات» :

«كنت أعتقد أن علاقتي الشخصية السابقة بالرئيس السادات تحميني عنده من الوشايات الصغيرة والدسائس التي تملأ الحياة في الصحافة .. ولكنني شعرت على الفور أنه قد أصبح بيني وبين السادات بحر واسع » .

وهنا يتساءل أحمد بهاء الدين :

«هل هذا ما تفعله السلطة وجماعات المنافقين بالعلاقات الوطيدة بهذه السرعة؟» .

وبعد تصاعد تحركات الطلبة والعمال في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ وصدور بيان باسم الكتاب والصحفيين كتبه «توفيق الحكيم» ووقع عليه ما يقرب من مائة صحفي .. أصبح السادات في قمة الغضب ، واستقر في ذهنه أن الكاتب الصحفي

الكبير أحمد بهاء الدين هو المحرض الأول على هذا البيان .

وكان السادات قد سبق أن قرر إبعاد بهاء عن دار الهلال ، نتيجة للوشايات ، ونقله إلى رئاسة مؤسسة روز اليوسف ، ولكن بهاء رفض تنفيذ القرار وفضل قبول عرض من محمد حسنين هيكل بأن يكون كاتبًا في الأهرام .

وبدافع من الشعور بالمسؤولية ، ومع تفاقم الموقف السياسي في البلاد ، قرر أحمد بهاء الدين أن يكتب مقالاً في «الأهرام» بعنوان محايد هو «بدلاً من العنف المتبادل» . كان مقالاً عقلانيًا هادئًا يتضمن معنى الاحتجاج ولكنه يفتح الباب لتضميد الجراح .

وشطب الرقيب مقال أحمد بهاء الدين ومنع نشره . وصدر قرار من الرئيس السادات بإبعاد الكاتب الكبير من الصحافة كلها ونقله إلى مصلحة الاستعلامات!

في ذلك الوقت ، كان حوالي مائة صحفي وكاتب مطرودين من مهنة الصحافة ، ويتعرضون لحملة هجومية لتشويه سمعتهم ووطنيتهم وشرفهم . كانت رئاسة الجمهورية ترسل الكشوف بأسماء الصحفيين إلى «لجنة النظام» في الاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم والوحيد) لإصدار قرارات الطرد . لقد شهدت تلك الفترة علاقة عداء مستحكم بين السلطة والصحافة . ويبدو أن هذا العداء يخف ، في بعض الأحيان ، ويتصاعد في أحيان أخرى .

وشاءت الظروف أن يلتقي كاتب هذه السطور بأحد أعضاء لجنة النظام ، في وقت لاحق ، وسأله عن المدة التي استغرقتها مناقشة فصل مائة صحفي من عملهم ، فأجاب : «قد لا تصدقني إذا قلت لك أن هذه المدة لا تتجاوز خمس دقائق ، فقد وصلت كشوف المفصولين جاهزة من مباحث أمن الدولة! » .

إفساد المهنة

ولا تقتصر علاقة السلطة بالصحافة على ذلك ، بل تتعداها إلى إفساد المهنة

والعاملين بها .

في لقاء بين أحمد بهاء الدين وممدوح سالم رئيس الوزراء (في عام ١٩٧٣) قال الأخير : أن كل التقارير التي تتلقاها أجهزة الأمن ضد الصحفيين «يكتبها صحفيون منكم!» .

وقال له بهاء : «نحن نعرف الصحفيين الذين يحترفون كتابة التقارير السرية لأجهزة الأمن ضد زملائهم ، ولكنكم لو تحريتم عنهم قبل أن تأخذوا بكلامهم لعرفتم أنهم من أردأ نوعيات الصحفيين الفاشلين المملوءة قلوبهم بالضغينة ضد كل صحفي ناجح» . ورد ممدوح سالم قائلاً : «طبعًا . ونحن نعرف ذلك ، ولكن هل تتوقع من صحفي مستقيم حسن الأخلاق ، ابن ناس ، وناجح في عمله ، أن يكتب تقارير للمباحث نظير أجر؟ هات لي عشرة من هؤلاء ، ولو كانوا من خريجي أكسفورد ، يرضون أن يكتبوا تقارير للمباحث ، وسوف تستغني المباحث فورًا عن النوعية التي تكتب التقارير عادة.. !! » .

وجاء القرار الثاني بمنع أحمد بهاء الدين من الكتابة بعد أن كتب مقالاً في «الأهرام» يتهم فيه العهد بأنه ضد الثقافة الحقيقية والمثقفين الحقيقيين ، وانتقد مظاهر التفسخ والانحلال في المجتمع ، والتسيب الذي يغمر مرافق الدولة ، ومقدمات العواقب الاقتصادية التي سميت «انفتاحًا» .

مفاجآت صحفية!

هل هناك تناقض بين السلطة والصحافة ؟

أم أنها علاقة قائمة في الأصل على سوء الفهم وانعدام الثقة ـ كما كان يقول زميلنا

الراحل صلاح حافظ الذي تولى الإشراف على تحرير مجلة «روزاليوسف» .. فلا الكاتب والصحفي يستطيع أن يتخلى عن غريزة الكلام ، ولا الحاكم يقبل، مطلقًا أن يسمع صوتًا غير صوته .. وإذا قبل أن يسمع الكاتب فلا تطربه إلا قصائد المديح ومقالات التمجيد .

ويروي صلاح حافظ لزميلنا رشاد كامل (رئيس تحرير صباح الخير السابق) تجربته مع السلطة ، فيقول :

بعد فترة قصيرة من مجيء محمد حسنين هيكل إلى أخبار اليوم (ليتولى رئاستها إلى جانب رئاسة الأهرام) ، ذهبنا إلى مكتبه للتعارف . وكنت وقتها مشرفًا على تحرير مجلة آخر ساعة . وأذكر أنه قال لي يومها بجملة سريعة : اسمع يا صلاح.. أنا عملت لك مفاجأة هايلة!! وسألته : مفاجأة إيه؟ قال : أنا اشتريت لك مطبعة أحدث طراز في أوروبا الآن .. وشد حيلك بقى! .. وبعدها بقليل سافر هيكل في رحلة للشرق الأقصى . وفي صباح اليوم التالي ، ذهبت إلى المجلة وفوجئت بخطابات تفيد بأننا - أنا وأربعين صحفيًا - قد نقلنا إلى المؤسسات العامة . وكان خطاب النقل مكتوبًا بلهجة وقحة جدًا . وذهبت إلى مكتب زميلي سعد كامل نلملم أوراقنا استعدادًا للرحيل . وفجأة رن جرس التليفون ، وفوجئ سعد كامل بأن المتحدث هو مكتب جمال عبد الناصر ، وأبلغنا أن الرئيس عبد الناصر ألغى قرارات النقل ، وطلب أن نبقى في مواقعنا وألا ننفذ النقل إلى المؤسسات الأخرى . كنت في تلك اللحظة أتساءل عن موقف هيكل وكيف يخبرني بأنه أحضر لي مطبعة جديدة في نفس الوقت الذي يعلم فيه بخطابات فصلي وزملائي من آخر ساعة .. بعد ذلك ذهبنا إلى شعراوي جمعة (وزير الداخلية) وكان معي سعد كامل . وقال لنا شعراوي : أن الرئيس عبد الناصر يعلم تمامًا من هم الوطنيين ، وأريد أن أقول لكم: فتحوا عنيكم كويس لأن هذا الرجل - يقصد هيكل - لن يتورع عن أن يضع لكم قطعة مخدرات في أدراج مكاتبكم!!» .

صراع فوقي

.. هنا لابد من الإشارة إلى واقعة سابقة على هذا الحدث . فعندما أرسل خالد محيى الدين بمشروع قرار تعيين صلاح حافظ رئيسًا لتحرير آخر ساعة إلى عبد الناصر .. لم يوقع عبد الناصر القرار إطلاقًا وظل على مكتبه إلى أن ترك خالد محيى الدين أخبار اليوم ، وجاء هيكل بدلاً منه ، وتم تعيين يوسف السباعي رئيسًا للتحرير ، وصلاح حافظ مشرفًا على التحرير .

ولإلقاء مزيد من الضوء على علاقة السلطة بالصحافة ، يقول صلاح حافظ : أنه أدرك مما حدث معه «أننا كنا طرفًا في صراع علوي ـ صدام تراويات ـ وأننا مجرد لعبة . وفي نفس الوقت نحن لا نعلم ماذا يحدث فوق» . وكانت الكواليس مسألة غامضة جدًا بالنسبة له ، وخطوط الملعب مجهولة . وقرر صلاح حافظ أن يترك آخر ساعة لأنه لا يستطيع العمل في ظل رجل ـ يقصد هيكل ـ لا يحبه (لا يحب صلاح) .

مطلوب إقالة:

عالجت روز اليوسف انتفاضة الخبز في يناير ١٩٧٧ تحت عنوان «أسبوع الحرائق : الحكومة أشعلت الحريق والسادات أطفأه » ، وقالت: أنه لو كان رجال الداخلية هم المنفردون بالسلطة لكانت القاهرة وتسع عواصم إقليمية أخرى أكوامًا من الرماد ، ولكن الذي أنقذ الموقف هو تدخل «العقل السياسي» في الوقت الحاسم وقرار الرئيس السادات بإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه .

فقد رأت المجلة تجنب أي صدام مباشر مع السادات .

رغم ذلك طلب أنور السادات من عبد الرحمن الشرقاوي ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف ، إقالة صلاح حافظ من رئاسة التحرير .

لم يكن السادات يريد من روز اليوسف أن تذكر الحقيقة حول ما جرى في يومي

١٨ و ١٩ يناير .

حالة تقمص

وثمة مسألة حساسة في علاقة السلطة بالصحافة ، يتناولها صلاح حافظ ، هي تحويل الكاتب الصحفي إلى «حرفي ونسّاج» ينسج خيوطًا وأفكارًا ليست أفكاره ، ويجعل الزعيم يقول كلامًا ليس كلامه . والمفترض أن يتولى أعضاء مكتب الزعيم كتابة خطبته ، لأنه عندما يأتي بكاتب كبير ويقول له : «اكتب» فإنه يجعله يتقمص شخصية الزعيم . وفي حالة إذا لم يكن الكاتب موافقًا على جزء من أفكار الزعيم .. ماذا يفعل؟ هل يكتب كلامًا لا يؤمن به؟ ولذلك ، فإن أضعف الأجزاء في خطب عبد الناصر والسادات هي تلك التي كان يقرأها من الورق أما عندما كان هذا أو ذاك ينحى الورق جانبًا .. كان يلهب مشاعر الجماهير .

أهل الثقة .. والخبرة

وأخطر النتائج التي تترتب على علاقة التبعية للسلطة في المجال الصحفي هو أن تصبح الصحافة جزءًا من جهاز الدولة ، وينعكس - بالتالي - في داخلها كل ما يجري في جهاز الدولة ، ويصبح ما كان مطبقًا في جهاز الدولة ، من تمييز بين أهل الثقة وأهل الخبرة والكفاءة ، .. هو ذاته ما يجري تطبيقه في عالم الصحافة ، أو نجد أن اسم هذا الصحفي أو ذاك يلمع لمجرد انتمائه إلى مركز قوي معين أو شلة شخصية ذات نفوذ وحيثية كبيرة في السلطة .

ويترتب على وجود علاقة غير سليمة بين السلطة والصحافة أن تدور المنافسة بين الصحفيين لإرضاء الحاكم أو أن يكتب الصحفي كما لو كان رئيس الدولة هو القارئ الوحيد ويصبح النجاح في الصحافة إنما يتحقق بوسائل غير صحفية .

***

استدعاءات للتحقيق

عندما نشرت صحيفة «الأحرار» المعارضة (الناطقة باسم حزب الأحرار) نص حديث مع إسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الذي عارض زيارة السادات لإسرائيل ، كما نشرت نص الاستقالة (وهو عمل صحفي ناجح بامتياز) بدأت المواجهة مع الحكومة .

فقد قرر عبد المنعم الصاوي ، وزير الإعلام ، منع نشر إعلان في التليفزيون عن الأحرار يتضمن محتويات الصحيفة والعناوين الرئيسية للصفحة الأولى ، رغم أن الإعلان مدفوع الثمن ، لأن الإعلان يتضمن «بعض الموضوعات المثيرة» . وتم استدعاء رئيس التحرير ، في ذلك الوقت، الدكتور صلاح قبضايا للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا بتهمة القذف في أحد الوزراء .

تجارب مريرة

هذه الأمثلة .. قليل من كثير لا يحصى على ما تعرضت له الصحافة على أيدي السلطة .

وتكشف تجربة الصحافة أن السلطة ظلت تبغي تحويل الصحف إلى نشرات حكومية رسمية ، الأمر الذي يؤدي إلى فقدانها لمصداقيتها ولثقة القراء.

ومنذ صدور قانون تنظيم (تأميم) الصحافة عام ١٩٦٠ تعرضت الصحافة في مصر لعمليات وإجراءات تعسفية لا يمكن حصرها .

وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن حرية الصحافة والصحفيين ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحريات السياسية والديمقراطية في بلد ما .

كما تأكد أن وجود تعددية حقيقية ، سواء سياسية أو فكرية أو ثقافية ، ضمان

رئيسي لوجود علاقة صحيحة بين السلطة والصحافة . وكلما اتسعت وتعززت حرية التعبير والنقد والمعارضة في مناخ متفتح ومستنير .. كلما أصبحت الصحافة مستقلة عن السلطة . وكلما توافرت حرية الوصول إلى المعلومات والحقائق ، وكلما وجد سياج قانوني يحمي حرية الصحافة .. زال التوتر بين الصحافة والسلطة . وكلما ارتقى المستوى المهني وترسخت الضوابط الأخلاقية والسلوكية وحرصت الصحافة على تحري الصدق والحقيقة ، ونشر الأخبار دون تلوينها بالأهواء الخاصة .. وكلما ارتقت لغة الخطاب الصحفي .. والتزم المحررون بالموضوعية والرصانة يلتف القراء حولها ويصعب على السلطة أن تشتبك معها في معارك خاسرة .

واجبات صحفية

ولكي تقوى الصحافة مواقعها في مواجهة السلطة ، فإن عليها أن تنشر المعرفة بين الناس غير مشوبة بأغراض شخصية .. وبعيدًا عن الإسفاف أو التهجم على من يختلفون معها في الرأي وأن تتجنب عبارات السبّ والتجريح والتحقير وأن تلتزم بالمسؤولية دون شطط أو ابتذال أو ترخص ، وأن تراعي آداب وأخلاقيات المهنة .

ودور الصحافة هو مساعدة الرأي العام ليصبح سلطة .. سلطة المحاسبة والرقابة .

فالرأي العام هو صاحب السلطة وليس الصحفي . وعلى الصحفي أن يخدم المجتمع ، وهو دور أخلاقي في المحل الأول . وعلى الصحفي ألا يسمح لنفسه بأن يتلاعب بالرأي العام ويقوده إلى حيث يريد هو .

وإذا شاءت السلطة ، في أي بلد ، تعطيل وسائل المحاسبة عبر فرض «الحقيقة الرسمية» وحصر الحرية في «حرية القبول» .. لا حرية الانتقاد والمقارنة والاختيار ، فإنها تصطدم بالصحافة التي تقوم بدورها في الحيلولة دون القفز فوق الشفافية

والمساءلة .

والصحافة هي التي تعرّف قراءها بالطريقة التي يدار بها الشأن العام وأن تحترم عقول قرائها .

الحرية وآداب المهنة

وخلاصة القول : انه إذا أرادت الصحافة أن تفرض العلاقة الصحيحة مع السلطة وتفرض عليها احترامها، فإنها ينبغي أن تكسب ثقة الشعب وأن تراعي أخلاقيات المهنة في الوقت الذي تحاول فيه على الدوام انتزاع المزيد من الحرية للصحفيين ولرسالتها وتوسيع مساحة هذه الحرية .

وعندما سئل أستاذ الآداب المهنية في المعهد الفرنسي للصحافة «جان كلود برنار» عما يحدث إذا وضعت الصحافة تحت إشراف الدولة ، قال : ان ذلك يؤدي إلى التلاعب والتضليل . وعندما سئل عما يحدث إذا منحت أجهزة الإعلام حرية مطلقة وتم تسليمها إلى إعلاميين غير مسؤولين ، قال : إن ذلك يؤدي إلى أن يمارس صحفيون العهر الإعلامي سعيًا وراء المال والنفوذ

وفيما يتعلق بصحافة مصر اليوم فإن إلغاء عقوبة الحبس وإلغاء كل المواد السالبة للحرية في قضايا النشر . أمر ضروري لتسوية الأزمة مع الحكومة . ولكن واجب نقابة الصحفيين في محاسبة أعضائها ، الذين ينتهكون آداب وأخلاقيات المهنة ويخرجون على ميثاق الشرف الصحفي ، لا يحتمل الجدل .. ولا يحتمل التأجيل .

■ ■ ■

* هل حان الوقت لوقف العمل بهذه «المقصلة» التي تمارس نشاطها في دور الصحف؟

القانون .. «المقدس»!

علينا أن نتوقف طويلاً أمام ظاهرة معيبة هي «تفصيل القوانين» .. فقد حان الوقت لكي نتخلص نهائيًا من العقلية التي تفرض علينا صياغة وافتعال قوانين لمجرد الوصول إلى نتائج معينة أو تحقيق حسابات حزبية ضيقة ولو على حساب الدستور، وعلى ترزية القوانين، أن يكفوا عن نشاطهم «القانوني» ويبحثوا عن عمل آخر.

ويجب أن تكون القوانين بعيدة عن الهوى والأهواء والنزوات والأغراض العابرة والمصالح الوقتية الزائلة.

إن طريقة تفصيل القوانين على أيدي «ترزية القوانين»، تضع نظام الحكم في حرج وتسيء إلى سمعة القانون في بلادنا، والقانون لا يجب أن يوضع تلبية لظروف شاذة أو استثنائية أو لمجرد تحقيق غاية جزئية محدودة للغاية.

فمثل هذا الأسلوب يحرض على عدم احترام هذه القوانين منذ لحظة ولادتها وصدورها.

■ ■ ■

ومن الأمثال الصارخة على ذلك .. قانون الصحافة الحالي الذي صدر في ظروف

غير طبيعية وتحت وطأة ضغوط شديدة وتوترات حادة بين السلطة والصحافة .

ورغم ما يحتوي عليه هذا القانون من بنود شاذة وغير مألوفة ولا تتفق مع متطلبات الظروف الطبيعية والأوضاع الديمقراطية التي نعيشها الآن .. إلا أن هذا القانون ما زال ساري المفعول .. يتحدى أبناء المهنة التي يفترض أنه صدر ليوفر لهم كل الحقوق والضمانات المرجوة .

ويبدو الأمر كما لو كان هذا القانون محاطاً بهالة من « القدسية » تحول دون الاقتراب منه .

وخلال رئاسة الدكتور على لطفي للمجلس الأعلى للصحافة .. صدر قرار في المجلس بمناقشة قانون الصحافة بعد أن اتفق الأعضاء على أن هذا القانون في حاجة إلى تعديل .. ثم توقف الأمر عند هذا الحد .

وكل صحفي يرشح نفسه لمنصب نقيب الصحفيين .. يعلن أنه سيكرس جهده لتعديل هذا القانون ومجلة « الصحفيون » التي كانت تصدرها نقابة الصحفيين طرحت قضايا هامة مثل حقوق الزمالة ومشكلة الإعلانات .. وغيرها .. وكان عليها أن تبدأ بفتح المناقشة حول قانون الصحافة برمته . وسبق أن أعلن « مكرم محمد أحمد » نقيب الصحفيين في برنامجه الانتخابي عن مؤتمر لحل مشكلات المهنة .. وقد حان الوقت لعقد هذا المؤتمر الذي يفترض أن يبحث كل مشكلات الصحافة بما في ذلك « قانون الصحافة » .

زملاء كثيرون كتبوا حول هذه القضايا والمشكلات .

ومع ذلك فإننا ، نحن الصحفيين لم نطرح قضايانا بجدية حتى الآن ولم نعمل على إلغاء أو تعديل قانون الصحافة .. كأننا ننتظر من جهات أخرى أن تتحرك بدلاً منا وتقول لنا ما يجب علينا أن نفعله .

وإن كان زملاء كثيرون قد كتبوا من قبل حول جوانب عديدة سلبية في قانون الصحافة الحالي ، وأشار البعض منهم إلى جوانب إيجابية ، فإن الاحتفاظ بكل ما هو إيجابي لا يمنع من التخلص من السلبي .

وإن كان زملاء كثيرون كتبوا حول قضايا حق إصدار الصحف وتشكيل مجالس الإدارات وغيرها .. فإن هناك جانبًا هامًا وخطيرًا يستحق أن نطرحه الآن وبصورة عاجلة ، وهو الشق الخاص بالإحالة إلى المعاش .

لا يوجد فاصل زمني قاطع . يتوقف الإنسان عنده عن البذل والعطاء .. ولا يوجد تاريخ محدد وموعد نهائي حاسم لا يصح أن يكون المواطن بعدهما رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة « صحفية أو رئيسًا للتحرير » .

فالقدرة على ممارسة المسؤولية وعلى قيادة العمل الصحفي لا تنتهي عند « سن الستين » بل ربما تزداد هذه القدرة ويكون صاحبها أكثر تمرسًا ونضجًا وعقلانية وبراعة بعد تلك السن .

وإذا كان الصحفي لا يزال قادرًا على أن يضع خبراته وتجاربه في خدمة العمل ، فإن الأمر يتحول إلى عقوبة تعسفية أو مأساة أن يطلب منه الاعتزال وهو في ذروة نشاطه .. وبالتحديد في الوقت الذي يستخلص فيه هذا الصحفي عصارة كل هذه التجارب والخبرات وينتقي منها أحسن الثمار .

لا أفهم كيف يحرم بلد نفسه من خيرة أصحاب الكفاءات النادرة في مهنة لا يتقنها ويبدع فيها .. إلا القلائل .. لا أفهم لماذا تحرم مهنة نفسها من أحد أبنائها المرموقين الموهوبين لمجرد أن شهادة الميلاد في ملف الخدمة هي التي قررت ذلك .

خلال رحلات سابقة إلى باريس وموسكو وبلغراد وطوكيو وبكين .. وغيرها . لم أجد من يقول لي أن لمسؤول العمل الصحفي عمرًا زمنيًا لابد أن يجمع بعدها

أوراقه ويكتفي - إذا شاء بكتابة الأعمدة والمقالات أو أنواع النشاط الأخرى التي يمكنه أن يؤديها حتى في منزله .

وأحيانًا يكون عنصر الاستمرارية ضروريًا لنجاح المؤسسة الصحفية القومية في بلادنا كما أن هناك رؤساء صحف قدموا أروع ما عندهم من خلق وابتكار وحققوا أكبر نجاح بعد سن الستين .

والحالة الصحية ومدى طاقة العمل والإنتاج وعدم التراخي في ممارسة المسؤولية .. هي العناصر التي يفترض أنها تقرر استمرار رئيس الصحيفة في مكانه أو تخفيف الأعباء عن كاهله أو إعفائه من أداء الدور القيادي أو تقاعده .

ولماذا يستمر الوزراء في أداء مسؤولياتهم بعد سن الستين - وهذا شيء طيب - بينما لا يستطيع ذلك رئيس الصحيفة أو المؤسسة الصحفية . رغم أنه قد يكون العثور على رئيس صحيفة يتمتع بالكفاءة والفاعلية ومؤهل لتوجيه وقيادة العمل في مؤسسة كبرى .

ونتيجة لظروف شاذة أو استثنائية مرت بها بلادنا في بعض الأوقات لا توجد وفرة من الكوادر الصحفية الجاهزة لتولي مسئوليات فورية في القمة الصحفية . وكما هو معروف فقد تم تجميد أصحاب مواهب وكفاءات وأعمدة و«عرقلة » تقدم البعض وإهدار كل فرصة تتيح لهم إثبات جدارتهم بالمسؤولية وأحقيتهم في الصعود في فترة من الفترات . كان الاعتماد على «أهل الثقة» وليس « أهل الخبرة » .

ومن الضروري أن تتمتع المؤسسات الصحفية القومية بنوع من الاستقرار بعد سنوات من التقلبات والهزات الناجمة عن عواصف سياسية .. وأن تتمتع المؤسسات الصحفية القومية أيضًا بأكبر قدر من حرية التعبير وصنع القرار .

وهذا هو السبب في أن الخبرة .. وعنصر الكفاءة والتميز في الأداء . كل ذلك

ينبغي أن يلعب الدور الرئيسي في تقدم هذا الصحفي أو ذاك إلى الصفوف الأولى أو تراجعه إلى الخلف . ومن المفيد الالتفات إلى الشوائب والأخطاء والتعرجات والقرارات غير الموضوعية التي تحدث الآن .. ولابد أن تدور السمة الأساسية حول عنصر الكفاءة في العمل وليس الولاء لأفراد مهما كانت سطوتهم أو نفوذهم .. وليس الرأي السياسي أو الاتجاهات الفكرية .

■ ■ ■

obeikandl.com

* عزيزي سلامة أحمد سلامة :

الصحافة الحزبية ليست زائدة دودية!

الكتاب الذي أصدرته «دار العين» بعنوان «الصحافة فوق صفيح ساخن» بقلم الكاتب الصحفي الكبير سلامة أحمد سلامة يتصف بأهمية خاصة ، لأن الكاتب صاحب خبرة طويلة في العمل الصحفي ، ولأن هناك إجماعًا على أنه يتميز بالنزاهة والموضوعية ، ويرتبط اسمه بالدفاع المجيد عن حرية الصحافة والصحفيين . ويضم الكتاب مقالات سبق أن نشرها المؤلف وتم تجميعها في هذا الكتاب .

تحتوي هذه المقالات على أفكار ومواقف .. أتفق معه حولها ، مثل :

* أن الصحافة لو أُخذت مأخذ الجد ، فإنها تصبح وسيلة للتثقيف والتنوير والتغيير ، والصحفي يجب أن يستمد مكانته وقيمته من دقة التحليل ونفاذ الرؤية وصدق المعلومات وعمق الخبرة واستقلال الرأي .

* المسألة ليست بكثرة ما يصدر من صحف ومجلات ، ولا بعدد ما ينشأ من قنوات وفضائيات ، ولكن بما تملكه هذه الوسائل الإعلامية من حريات ومن إمكانيات وقدرات على النشر والبث التليفزيوني دون قيود أو عوائق أو تهديدات بالسجن .

■ ■ ■

* هناك بديهيات حسمت منذ وقت طويل ، في الدول الديمقراطية ، وهي حق الصحافة في نقد السياسات وكشف الحقائق ، سواء كان موجهًا إلى رئيس الدولة أو كبار المسؤولين ، والحديث عن حياتهم وثرواتهم وتصرفاتهم العامة .

* المطالبة بتشريع يضمن للمواطن الحق في الحصول على المعلومات بالطرق المشروعة ، وبالأخص بالنسبة للصحفيين .

* التمسك بمبدأ كان يردده الصحفي الراحل مصطفى أمين وهو : الصحفي الحقيقي هو الذي لا يخاف إذا كتب ، ولا يكتب إذا خاف . والصحفي المحترم هو الذي لا يطلب شيئًا لنفسه ، لأنه يوم أن تكون له طلبات من وراء ما يكتبه ، فإنه يظل أسير طلباته ، فيفقد حريته .

* تراخيص إصدار الصحف من الداخل ومن الخارج تصبح من اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة دون غيره .. وإخضاع جميع الصحف لقوانين العمل والنقابة وإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات للحيلولة دون تفشي ظاهرة الدكاكين الصحفية غير الملتزمة ، وتنفيذ ذلك بحزم لمنع تسرب أموال مشبوهة كمصادر لتمويل الصحف سواء من دول أجنبية أو رجال أعمال .

* إنشاء دوائر قضائية متخصصة للنظر في قضايا النشر والصحافة ، أسوة بدوائر الأموال العامة ، وكذلك نيابة خاصة للصحافة للتحقيق في الدعاوي المرفوعة ضد الصحف والصحفيين ، تكفل سرعة الفصل في هذه القضايا .

* تأميم الصحافة في عهد الثورة أدى إلى انطفاء شعلة التفكير المستقل والرأي الحر نتيجة لسيطرة الدولة والحزب الواحد ، كذلك لعبة الرقابة وقوانين الطوارئ ودورها في حجب المعلومات ونسخ الأخبار ومصادرة الصحف . وليس من شأن الدولة أن تكون مالكة للصحف أو مسؤولة عن ملكيتها أو إدارتها بأي صورة ، بل

تتخذ ملكية الصحف أشكالا تجارية في صورة شركات مساهمة أو فردية أو تعاونية ، مع وضع الضوابط القانونية التي تمنع الغش والتحايل والاحتكار والتدخل الأجنبي . (ونقطة الخلاف مع سلامة أحمد سلامة حول هذه المسألة هي أنه يستبعد الإبقاء على الصحف القومية مع تغيير شكل الملكية عن طريق تمليك هذه الصحف للعاملين فيها مع اشتراط حد أقصى لحيازة الأسهم بالنسبة لهم ولمن هم خارج المؤسسة على أن تكون الأولوية للعاملين في الصحيفة) .

ولا خلاف مع سلامة على رفع يد ملكية الدولة للصحف وعلى استقلالية الصحافة ماليًا واقتصاديًا ، وبالتالي استقلال الإدارة والرأي . ولا خلاف أيضًا حول البحث عن حلول بديلة للوضع الحالي الذي يقضي بأن يتولى مجلس الشورى تعيين رؤساء الصحف القومية ومراقبة أدائها . والحاصل أن تغيير القيادات الصحفية عندنا يتم بمعزل عن رأي أو اختيار الصحفيين والعاملين في الصحيفة ، فهو قرار «قدسي» ، على حد تعبير سلامة أحمد سلامة ، لا مجال للطعن فيه .

كل الصحفيين يتفقون مع ما يقوله سلامة حول خضوع الصحف الآن لقوانين تشرع الحبس في عدد كبير من «جرائم» النشر ، وهي «جرائم» غامضة في التعريف ، سهلة في التطبيق والإثبات، تناقض روح الحرية وتعوق انطلاق الفكر .

وسلامة على حق عندما يتحدث عن نظام الرقابة الداخلية الذي لا يزال يفعل فعله في كثير من الصحف حتى الآن ، بحيث يصبح رئيس التحرير ، أو من ينوب عنه ، هو الرقيب الداخلي .. يمارس مهمة الحذف أو التعديل أو الإبراز أو الإهمال .

وكان من الضروري لكتاب عن الصحافة والصحفيين أن يتناول المؤلف قضية الفصل بين المادة الإعلامية والمادة التحريرية ، وخاصة بعد أن تلاشت الخطوات التي كانت تفصل بين الصحفي ومندوب الإعلانات بصورة مخيفة مما يعني تنازل

الصحفي عن دوره ، وينتهي الأمر بالتعامل معه مثل مندوب الإعلانات الذي عليه أن «يتلقى» ما يريد العميل نشره .

ويرصد سلامة أحمد سلامة الميول القوية لدى وسائل الإعلام نحو عدم الالتزام بالضوابط التي نص عليها ميثاق الشرف الصحفي ، وغياب المعايير الدقيقة التي تحدد طريقة التعامل مع المتهمين في قضايا مدنية وجنائية ، وهو على حق في تأكيده على أن التمييز بين الخطأ والصواب وبين المسموح والممنوع في النشر قد اختلط على كثير من الصحفيين . ويذكرنا المؤلف بأن لدينا أدوات قانونية للمحاسبة على ما يعد خروجًا على آداب المهنة ، إما عن طريق القانون أو بتفعيل ميثاق الشرف الصحفي والاعتراف بمسؤولية نقابة الصحفيين في تأديب أعضائها وحماية المهنة من الخروج على آدابها .

نقطة الخلاف الرئيسية مع سلامة أحمد سلامة تتركز في موقفه من الصحافة الحزبية . إنه يقول :

«تأكد من خلال ممارسات عديدة أن صحافة الأحزاب في مصر ، على اختلاف الأسماء والتوجيهات ، لا تعدو أن تكون مثل الزائدة الدودية ، وجودها في الجسم لا يفيد ، واستئصالها قد يمنع كثيرًا من الالتهابات» .

وإذا كان سلامة يشيد بدور الصحافة في الكشف عن قضايا الفساد التي وقعت في القطاع المصرفي من نهب للقروض دون ضمانات ، وما تكشف في القطاع الزراعي من عفن في التجارة بالمبيدات السامة ، والاتجار في أراضي الدولة وفي تهريب الآثار ، واستيراد الأغذية والسلع الفاسدة والمنتهية الصلاحية ، والتربح من المال العام .. فإن الإنصاف يقضي بالإشادة بدور رئيسي للصحافة الحزبية في الكشف عن هذه المفاسد .. ثم .. أليست الصحافة الحزبية التي تلتزم ببرنامج

سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي معروف ومعلن .. أفضل من صحافة لا تلتزم إلا برأي مموليها؟

وليس صحيحًا أن صحفنا الحزبية تحولت إلى نشرات «يفرض فيها رئيس الحزب ومجموعته آرائهم» .. فالأمر يتوقف على شخصية رئيس التحرير ، وعلى تغليبه الاعتبارات المهنية التي بدونها لن تنجح الصحيفة . وفي ضوء خبرتي السابقة كرئيس تحرير صحيفة حزبية . فقد كنت ، في أحيان كثيرة ، أرجئ نشر مقال رئيس الحزب لضيق المساحة . إذا لم تكن هناك ضرورة عاجلة لنشره ، واستمر الحال على هذا المنوال لثماني سنوات .

وإذا كنت أتفق مع سلامة في موقفه الرافض لتدخل الحزب في تحرير الصحيفة وعدم تعريض رئيس التحرير لضغوط العمل الحزبي ، فإن الواجب يقتضي التذكير بأن العدد الأكبر من الحكماء في أي حزب يدركون أن هذا النوع من التدخل يقضي على الصحيفة .. وهذا ليس في مصلحة الحزب .

وعندما يتحدث سلامة عن فترة ما قبل الثورة ، فإنه يقول: أن الصحافة الحزبية والمستقلة ظلت خاضعة لنفوذ القصر الملكي أو لتأثير الأحزاب و«القوى السياسية الشعبية» .

والتاريخ يشهد بأن الصحافة «الخاضعة لتأثير حزب الوفد » مثلاً ، و«القوى السياسية الشعبية» خاضت أعظم المعارك من أجل الاستقلال الوطني ومقاومة الاستبداد واعتداءات القصر على الدستور . ويضيق المجال عن ذكر الأعلام وأصحاب الأقلام الحرة الذين تفخر بهم مصر من أمثال سينوت حنا ، والدكتور محمد مندور ، والدكتور عزيز فهمي ، وأحمد أبو الفتح .. وغيرهم كثيرون . والقول بأن الصحف الحزبية والمستقلة خضعت ، بدرجة أو أخرى ، لنفوذ القصر الملكي

يغفل أدوارًا بالغة الأهمية لعبت دورًا مشرفًا في تاريخ الصحافة واستطاعت إحباط مشروعات لتقييد حرية الصحافة حتى لو كان أصحابها ينتمون إلى نفس الحزب الذي تنطق تلك الصحف باسمه .

صحيح أنه كانت هناك - قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - صحف تلعب دور الأبواق للقصر .. ولكن كانت هناك صحف تحرض على الثورة ضد المستعمرين وضد الملك وتمهد الطريق للتغيير . ويسجل التاريخ بحروف من نور كتابات عدد لا يحصى من الذين يقدرون شرف الكلمة ويعرفون معنى الوطنية والإخلاص للشعب .

■ ■ ■

obeikandl.com

* هامش واسع من الاستقلالية .. هو المخرج.

أزمة الصحافة الحزبية في مصر

رغم أن التكوينات الأولى لحزب سياسي مصري بدأت في الظهور في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، إلا أن العقد الأول من القرن العشرين شهد ظهور الأحزاب لأول مرة في الحياة السياسية المصرية .

وكما يقرر الدكتور محمد صابر عرب ، فإن الصحف أخذت تعبر عن برامج وتوجهات حزبية اتسمت بقدر كبير من التباين - في تلك الفترة - سواء في الطرح النظري أو في الممارسة العملية مما أشاع مناخًا سياسيًا وثقافيًا عبرت عنه الأحزاب المصرية بقدر من التنافس والحدة .

ومع ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣ نشطت الأحزاب وصحفها لكي تعبر عن أفكار وتوجهات مختلفة تدور في الأساس حول الحركة الوطنية وكيفية مواجهة المستعمرين الإنجليز . ورغم محاولات سلطة الاحتلال إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في عام ١٨٨١ ورغم القيود والإجراءات التي استهدفت الحد من حرية الصحافة .. إلا أن الجدل السياسي الصاخب والحوارات

الساخنة والصراع بين التيارات المختلفة خلق مناخًا خصبًا يجذب قطاعات واسعة من المصريين للانخراط في العمل السياسي والمشاركة في كل أنواع النشاط التي تتعلق بالشأن العام وهموم الوطن .

بفضل الصحف المؤيدة للوفد ، اتسع نطاق هذه المشاركة ليشمل أعماق الريف المصري . بل إن الصحف الحزبية الأخرى المناهضة للوفد لعبت - في أوساط النخبة - دورًا لا يقل أهمية في صنع مناخ ثقافي تزدهر فيه المواهب وتنمو القدرات الفكرية ، كما فعلت صحيفة «الدستور» .

معارك تاريخية

ولم تكن الخلافات بين الأحزاب - والتي تنعكس على صفحات الصحف الناطقة باسمها - مجرد خلافات هامشية أو مفتعلة ، وإنما كانت تنبع من التصادم بين القوى الوطنية التي تتشدد في طلب الاستقلال الكامل واحترام الدستور ومعارضة تدخلات الملك وانقلاباته ضد حكم الأغلبية الشعبية .. وبين تيار يعتبر نفسه ممثل الاعتدال والقبول بالحد الأدنى للمطالب الوطنية وانتهاج سياسة المهدنة مع الإنجليز والتحالف مع القصر الملكي .

وسوف يسجل التاريخ للصحافة الحزبية في مصر ، منذ بدايات القرن العشرين حتى عام ١٩٥٤ صفحات ناصعة ، خاضت خلالها المعارك لتعميق أهداف الحركة الوطنية والدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة .. وكانت الصحف الحزبية منبرًا لأكبر كتاب مصر .

وجاءت فترة ١٩٥٢-١٩٥٤ لتشهد إلغاء الأحزاب السياسية وإنهاء التعددية في مصر وتوقف أو إغلاق الصحف الحزبية .. لتبدأ مرحلة جديدة تحتكر فيها الدولة كل وسائل الإعلام ويسيطر فيها حزب واحد ، تم تأسيسه على أيدي الحكام

أنفسهم ، على مقدرات البلاد . وساد الرأي الواحد والفكر الواحد .

إنها فترة إلغاء الحياة السياسية للجماهير ، التي دفعت دفعًا إلى السلبية وأرغمت على أن تكون في موقع المتفرج .

ولم يعد هناك وجود في الساحة الصحفية إلا لصحافة الحزب الحاكم والوحيد والتي خضعت لقانون تنظيم الصحافة الذي جعل كافة الصحف تابعة للدولة ومعبرة عن سياستها في جميع المجالات .

منابر وأحزاب

بدأت الصحف الحزبية في الظهور مرة أخرى بعد إقرار نظام المنابر السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي الذي فتح الطريق لتحول هذه المنابر إلى أحزاب (يمين ويسار ووسط) : حزب الأحرار الاشتراكيين ، برئاسة مصطفى كامل مراد (الذي أصدر أول جريدة معارضة بعد حوالي ٢٣ سنة من غياب صحافة المعارضة) وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، برئاسة خالد محيي الدين ، عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، والحزب الوطني الديمقراطي ، برئاسة رئيس الجمهورية أنور السادات .

وهكذا ظهرت إلى الوجود صحيفة «الأهالي» ، الناطقة باسم التجمع ، وصحيفة «الأحرار»، الناطقة باسم حزب الأحرار الاشتراكيين ، قبل أن تنضم إليهما صحيفة «الوفد» بعد إعادة تأسيس حزب «الوفد الجديد» برئاسة فؤاد سراج الدين . وفي سنوات لاحقة ظهرت صحف حزبية أخرى ، أهمها «العربي» الناطقة باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري .

فقد أصبح من حق الحزب السياسي الشرعي أن يصدر صحفًا ومجلات .

وبموجب التعديل الأخير في قانون الأحزاب ، لم يعد من حق الحزب أن يصدر أكثر من مطبوعتين .

والمؤكد أن عودة الصحف الحزبية إلى الظهور في مصر .. إضافة جديدة إلى الحياة السياسية والصحفية . فقد أضفى شكلاً من التعددية على النظام السياسي ، وكسر منظومة الرأي الواحد والفكر الواحد .. وإن كانت الصحافة الحزبية الوليدة قد واجهت متاعب كثيرة في عهد السادات .

وعلى سبيل المثال ، فقد صودرت «الأهالي» مرات لا تحصى وسط مناخ من التضييق على الأحزاب والتشهير بها ومحاولة خنقها . وبلغت حالة الاحتقان السياسي والصحفي ذروتها مع حملة الاعتقالات في سبتمبر ١٩٨١ .

هامش ديمقراطي

ولكن ما هي مشكلات الصحافة الحزبية في مصر؟ وهل هناك فهم صحيح لطبيعة ومضمون ودور هذه الصحافة؟

لم يكن الهامش الديمقراطي القائم كافيًا لازدهار الصحف الحزبية وسط ممارسات ومعطيات غير ديمقراطية . كما أن التعددية المقيدة لعبت دورًا في تحجيم وظائف الأحزاب السياسية ، بحيث يمكن وصف الأوضاع التي تشكلت بعد ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بأنها «نظام الحزب الواحد في قالب تعددي» .

وكان السادات قد أعلن في مجلس الشعب يوم ١١ نوفمبر ٧٦ قائلاً : « لقد اتخذت قرارًا تاريخيًا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم إلى أحزاب . إن هذا القرار ينطوي على تحول أعمق مما يبدو منه ، وعلى مسئوليات أكبر مما ترى العين من النظرة الأولى».

وقال : «إن سيطرة الاتحاد الاشتراكي سترتفع بالضرورة نهائيًا عن الأحزاب ، وسوف يصبح كل حزب حرًا تمامًا في إدارة نشاطه في حدود القوانين والدستور » .

غير أن وصاية النظام الحاكم وقيوده وضوابطه لم تسقط . واستمر القائمون على توجيه الأمور في التصرف بعقلية وأساليب الحزب الواحد ، التي بدو أنها ضربت بجذور قوية على مدى قرابة ربع قرن .

متاعب الصحافة الحزبية

ومن هنا لم تتمتع الصحف الحزبية بالحق في الحصول على المعلومات ، وحرمت من توفير إمكانات مادية بسبب الحظر المفروض على الحزب المعارض ، الذي تنطق باسمه ، والذي يحول بينه وبين إقامة مشروعات تجارية تحقق دخلاً يكفي للإنفاق على أنشطته ومقاره .. وعلى صحيفته .

وفي الوقت الذي عانت فيه الصحافة الحزبية من ضعف إمكانياتها .. كانت ولا تزال تخضع لضريبة الدمغة وتعاني من الارتفاع المستمر في أسعار الورق التي قفزت خلال ثماني سنوات من حوالي ١٥٠٠ جنيه (سعر الطن) إلى أكثر من خمسة آلاف جنيه علاوة على الزيادة المستمرة في كل أسعار مستلزمات الطباعة .

يحدث ذلك في الوقت الذي لا تحصل فيه الصحافة الحزبية على نصيبها من الإعلانات .

الكوادر الصحفية

ولما كان أصحاب المال والأعمال يفضلون الانتماء إلى الحزب الحاكم لحماية وتنمية مصالحهم ، فإنهم لا يقبلون على أحزاب المعارضة . ومن ثم تقتصر عضوية أحزاب المعارضة على المواطنين الذين لا يملكون من الإمكانات ما يتيح لهم تقديم

الدعم المالي لأحزابهم . وينعكس ذلك على أوضاع الصحيفة الحزبية .. فاشتراكات الأعضاء هزيلة ولا تكفي لتمويل نفقات الصحيفة .. وكمية الإعلانات محدودة لأسباب مفهومة .

ولا جدل في أن توافر القدرات المالية عنصر رئيسي في تطوير الصحيفة الحزبية وتعزيز فرص رواجها ونجاحها .

ولما كان الصحفيون المؤهلون والمحترفون لا يولدون فجأة ، فإن المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه في تشكيل هيئة تحرير لصحيفة حزبية يتميز أفرادها بكفاءة عالية .. هو الصحف القائمة بالفعل ، غير أن الصحف القومية والخاصة هي التي تستولي على الكوادر التي سبق للصحف الحزبية أن تولت تدريبها .

من الذي سيترك موقعه في صحيفة قومية ليلتحق بالعمل في صحيفة حزبية ما لم يحصل على أضعاف مرتبه في الصحيفة القومية ، الأمر الذي يمكن أن يعوضه عن فقدان امتيازات يتمتع بها في صحيفته القومية .

فقط .. رئيس تحرير الصحيفة الحزبية (الذي تسند إليه مهمة قيادة العمل في صحيفة حزبية) هو الذي يمكن أن يقبل بالتضحية بأي شيء مقابل وضع أفكاره موضع التطبيق في منبره الحزبي نظرًا لأنه ينتمي ، فكرًا وتنظيمًا ، لهذا الحزب ، ولأنه يريد مجالاً للإبداع المهني الذي يوظفه لخدمة أفكاره السياسية التي طالما ناضل من أجلها .

ولهذا السبب تفتقر الصحف الحزبية إلى عدد كاف من الكادر الصحفي المدرب .

مشكلة التوزيع

مشكلة أخرى تواجه الصحافة الحزبية هي الطباعة وجهاز التوزيع . فالمعروف

أن دور الصحف الكبرى القومية هي التي تملك المطابع الكبرى وأجهزة التوزيع التي تغطي كل أنحاء مصر .

ولا تجد الصحيفة الحزبية أمامها مفرًا من اللجوء إلى جهاز توزيع ضخم لصحيفة قومية كبرى .

وهنا تجد الصحيفة الحزبية نفسها تحت رحمة جهاز التوزيع المذكور ، فهو الذي يحدد لها موعد الطبع حتى لو كانت الصحيفة الحزبية قد أنهت في مقرها كل التجهيزات السابقة على عملية الطبع . وعقب الانتهاء من الطبع يجئ دور جهاز التوزيع ويستطيع هذا الجهاز - بكل بساطة - أن يرفع أو يخفض توزيع الصحيفة الحزبية .

وعلى سبيل المثال ، هناك موقع في مكان ما اعتاد أن يوزع أربعمائة نسخة من الصحيفة الحزبية ، فإذا وضع فيه جهاز التوزيع أربعين نسخة ، يكون قد ضرب التوزيع . وهناك موقع في مكان آخر اعتاد أن يوزع أربعين نسخة ، فإذا وضع فيه جهاز التوزيع أربعمائة نسخة ، يكون قد ضرب التوزيع .

وتجأر مناطق كثيرة ، في أنحاء مصر ، بالشكوى من أن الصحيفة الحزبية لم تصل إليها (ولا حتى نسخة واحدة) ويكون المسؤول هو جهاز التوزيع .

وأحيانًا تكون مهمة هذا الجهاز صعبة ، لأنه يحمل على عاتقه مسؤولية توزيع عدد هائل من الصحف المحلية الأخرى ، علاوة على صحف عربية وأجنبية إلى جانب المجلات والدوريات .. إلخ .. وفي مثل هذه الأوضاع ، فإنه لا يهتم كثيرًا بتوزيع الصحيفة الحزبية .

وفي بعض الحالات ، تظهر مؤشرات على أن جهاز التوزيع يضع «سقفًا» لتوزيع الصحيفة الحزبية .. فالعائد لا يهمه بنفس القدر الذي يضع فيه لنفسه أولويات

أخرى .

وقد اعترف رئيس مجلس إدارة صحيفة قومية كبيرة منافسة لمؤسسة قوية أخرى ، في إحدى جلساته الخاصة ، بأنه لا يستبعد وجود هذا السقف ، وعرض على رئيس تحرير صحيفة حزبية يومًا ـ كاتب هذه السطور ـ أن تتولى مؤسسته مهمة توزيع الصحيفة الحزبية متعهدًا برفع توزيعها بمقدار يتجاوز عشرة آلاف نسخة (!) كما لو كان قرار تحديد كمية التوزيع .. في يده !

وكانت مسألة تأسيس شركة توزيع للصحافة الحزبية موضع نقاش بين كاتب هذه السطور والأستاذ عباس الطرابيلي ، رئيس تحرير صحيفة «الوفد» السابق والأستاذ عبد الله السناوي ، رئيس تحرير صحيفة «العربي» ، كوسيلة لحل مشكلة التوزيع ، وإنهاء معاناة الصحف الحزبية على أيدي أجهزة توزيع المؤسسات القومية الكبرى .

أمراض المجتمع

ولكن ، هل تقتصر مشكلات الصحافة الحزبية في مصر على ذلك .

إنني أتفق مع الراي الذي نشرته الزميلة الكاتبة الصحفية الأستاذة أمينة النقاش ، مديرة تحرير «الأهالي» في مجلة «روزاليوسف» (عدد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦) . وقالت فيه :

«إن الموازنة السياسية في مصر لن تتحقق إلا بدعم الأحزاب ماليًا لصحفها التي تحظى بتأثير أكبر من أحزابها وتحرير سياستها من القيود الحزبية والتوازنات السياسية التي كثيرًا ما تتعارض مع التقاليد المهنية ، ومنحها قدرًا أكبر من الاستقلالية في إطار الالتزام بالخطوط العامة لسياسة الحزب ، حتى تتمكن

الصحيفة من المنافسة والمساهمة في نشر تيار سياسي عقلاني وعملي يضبط إيقاع الحوار المجتمعي ويمكن الأحزاب من ترسيخ أقدامها على الخريطة الاجتماعية ، وهو ما يقتضي - فضلاً عن ذلك - إعادة تشكيلها على أسس مؤسسية لا شخصية ، ورفع القيود المفروضة على الإعلان بها ووجود مؤسسات مستقلة لتوزيعها » .

لم تفلت الصحف الحزبية من الأمراض الشائعة في المجتمع ، فقد جرى تعيين محررين فيها خلال السنوات الماضية على أساس الولاء الحزبي فقط أو علاقات القرابة أو العلاقات الشخصية دون اعتبار للقدرة المهنية .

الوصاية الحزبية

ولكن مشكلة المشاكل في الصحافة الحزبية أخطر من ذلك :

فقد افترض أعضاء الحزب السياسي أنه لما كان المكتب السياسي أو الأمانة العامة للحزب هي التي تعين رئيس تحرير صحيفة الحزب ، فإن كل عضو في الحزب يجب أن يفرض وصايته على الصحيفة ويكون رقيبًا على المادة التحريرية التي تنشرها ، وأنه يملك الحق في تقييم كل شيء من وجهة نظره .

ويفترض كل عضو في الحزب أنه مؤهل لهذه المهمة ، وأنه يستطيع أن يصدر أحكامًا على المستوى المهني والأداء الحرفي لصحيفة حزبه حتى لو لم يكن يعرف شيئًا عن أبجديات قواعد المهنة .

ويفترض عضو الحزب أنه الحارس الأمين على خط الحزب السياسي الذي يمكن - بسهولة ! - لهيئة تحرير الصحيفة «أن تنحرف عنه» في أي وقت ، وبالتالي فإنه يمكن أن يوجه ما يعن له من انتقادات يثبت بعد ذلك أنها في غير محلها وفي غير موضعها .

وأحيانًا ، يفترض عضو في الحزب أنه كاتب قدير ومحلل بارع .. فيكتب مقالاً . وإذا وجدت هيئة تحرير الصحيفة أو رئيس تحريرها أن المقال دون المستوى ولم تنشره .. فإن الصحيفة تنقلب إلى عدو لدود لكاتب ذلك «المقال» ، وينعكس هذا العداء في اجتماع الهيئات الحزبية ، حيث تجري تصفية الحسابات .

ويحدث ، في أحيان أخرى ، أن شخصية قيادية في الحزب تقيم ندوة ، وتنشر الصحيفة الحزبية أخبار الندوة بالتفصيل ثم تكتشف الصحيفة أن الشخصية القيادية تشن حملة ضارية ضدها . والسبب أن صورته لم تنشر في مكان بارز أو بالطريقة التي يراها «لائقة» بالنسبة له!

متاعب كثيرة تواجه الصحافة الحزبية يرجع معظمها إلى فهم خاطئ للعلاقة بين الحزب وصحيفته .

قد لا يعرف الكثيرون أنه لا توجد في بريطانيا مثلاً صحيفة يقال إنها ناطقة باسم حزب المحافظين أو حزب العمال مثلاً ، ولكن هناك صحفًا متعاطفة أو مؤيدة بوجه عام لهذا الحزب أو ذاك وتتمتع باستقلالية كاملة عن الحزب .

وفي فرنسا ، مثلاً ، تقرر أن تكون صحيفة «لوما نيتيه» مستقلة عن الحزب الشيوعي الفرنسي بعد تجارب مريرة وأزمات متكررة .

عينة من الانتقادات

وأذكر الآن أن أحد كبار اليساريين المحترمين في مصر انتقد ، في حديث صحفي سبق رحيله بوقت قصير ، صحيفة «الأهالي» . وحرصت على أن أعرف سبب انتقاده ، وفوجئت بأن هذا السبب هو أن «الأهالي» نشرت أحاديث وحوارات مع وزراء (وهذا ما قاله بالضبط!) لم يهتم هذا اليساري الكبير بأن يقرأ الأسئلة الموجهة

إلى هذا الوزير أو ذاك .. وهل هي أسئلة تعكس روح المجاملة أم أن الأسئلة كانت تتخذ شكل المواجهة الحادة مع المسئول الحكومي ، وتنقل إليه هموم وشكاوي القاعدة الشعبية ؟

ثم إن هذا اليساري أغفل تمامًا الجانب المهني لنشاط الصحيفة وتجاهل أن الوزراء مصدر رئيسي للأخبار التي يمكن أن تمس مصالح الناس وحياتهم المعيشية ، وتغاضي عن أن الصحيفة وكتابها وقراءها ومحرريها يملكون الحق في التعقيب على حديث هذ الوزير أو ذاك ورفض أو تفنيد كل ما قاله .

فهل المطلوب هو مقاطعة الوزراء أو الاكتفاء بتوجيه الانتقادات أو الشتائم لهم؟ وهل هذا هو مفهوم الصحافة الحزبية ؟

صحيفة أم نشرة حزبية ؟

هذه النظرة لصحيفة الحزب (وانتقادها لأنها تجري أحاديث مع وزراء) توجد داخل الحزب السياسي أيضًا .

وبالمزيد من الفحص والتدقيق للآراء التي تصدر من داخل الحزب المعارض وتهاجم صحيفة الحزب بضراوة ، يستنتج المرء أن المطلوب هو أن تكون الصحيفة مجرد نشرة حزبية وليست جريدة جماهيرية .

ومرة أخرى ، يتغاضى أصحاب هذه الآراء عن حقيقة هامة ، وهي أن صحيفتهم الحزبية تواجه منافسة شرسة مع صحف أخرى عديدة ، يومية وأسبوعية .

لم يعد المجال مقصورًا على «الأهالي» ، و«الأحرار» ثم «الوفد» ، و«العربي» بل ظهرت أحزاب وصحف جديدة ناطقة باسمها ، كما ظهرت صحف خاصة تملك إمكانيات مالية ضخمة . ومن ثم فإن الاهتمام بالجانب المهني والتفوق الحرفي

أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى . وينبغي أن تحرص الصحيفة الحزبية على أن تشحذ كل طاقاتها لكي تنجح في حلبة المنافسة .

ولن يتحقق هذا النجاح إذا ظل تفكير بعض أعضاء الحزب ينحصر في نقد «تقصير الجريدة» في «تلميع» أسماء القيادات الإقليمية للحزب وإبراز «الكوادر» حتى لو لم تفعل هذه القيادات والكوادر شيئًا يستحق الإشادة أو النشر .

انطواء وانغلاق

ولا يوجد منطق واحد في التعامل بين بعض أعضاء الحزب والصحيفة الناطقة باسمه .

فقد يحدث أن بعض المراسلين في المحافظات من أعضاء الحزب يرسلون أخبارًا تنطوي على مجاملة للمحافظ (رغم أن مراسلي الأخبار متشددون في مواقفهم السياسية ويريدون من صحيفتهم ألاَّ تكف عن تصعيد لهجتها المعادية لكل ما هو حكومي) وعندما ترفض الصحيفة نشر مثل هذه الأخبار .. تصبح عدوًا لدودًا لهؤلاء المراسلين .

والدليل على الفهم القاصر لدور الصحيفة الحزبية هو إصرار قيادة الحزب على أن يكون أمين الحزب في المحافظة هو الذي يختار مراسل الصحيفة الحزبية في تلك المحافظة ! ويترتب على ذلك أن المراسل لابد أن يراجع أمين الحزب في المحافظة بشأن كل خبر قبل أن يرسله للصحيفة للنشر . وفي هذه الحالة يتوقف «نوع» الأخبار على طبيعة العلاقة بين أمين الحزب وبين المحافظ !

وأحيانًا يتطوع مواطنون مثقفون عاديون من مؤيدي الحزب السياسي لكي يراسلوا صحيفة الحزب بلا مقابل ، وسرعان ما يتم الاحتشاد الحزبي في المحافظة

لقطع الطريق على هذا «الدخيل» الذي يريد أن ينتزع من أمانة المحافظة بعض «اختصاصاتها» و«حقوقها».

إنها عقلية تكشف عن الحرص على التقوقع والانغلاق والإهمال المروع لضرورة الانفتاح على الناس العاديين، وتوسيع صفوف الحزب وزيادة نفوذه السياسي بين الجماهير، وإقامة علاقات مع شخصيات جديدة، والعمل على زيادة العضوية، وبناء ركائز جماهيرية وإقامة وتوسيع القواعد الشعبية. كما لو كان الأعضاء الجدد يشكلون خطرًا على الأعضاء القدامى.. إذ يقوض مراكزهم ويحرمهم من متعة الحديث مع أنفسهم بعيدًا عن «المتطفلين» من خارج الحزب.

والملاحظ أن أعضاء الحزب السياسي لا يضعون ضمن جدول أعمالهم ونشاطهم الترويج لصحيفة الحزب، بل أن بعضهم يمكن أن يتفاخر بأنه لا يقرأها!

ولا يدرك بعض أعضاء الحزب السياسي أن قوة الصحيفة الحزبية يرتبط بقوة الحزب، وأنه كلما ازدادت قوة الحزب اتسع نفوذ صحيفته وزاد تأثيرها في الحياة السياسية وفي عملية صنع القرار.

الصحيفة .. «شماعة»:

وأسهل الأمور لدى بعض أعضاء الحزب السياسي أن يتخذوا من صحيفة الحزب «شماعة» أو يجعلوا منها كبش فداء للقصور والعجز في نشاطهم.

يحل موسم الانتخابات العامة، وتفرد صحيفة الحزب صفحات عديدة ومساحات هائلة للدعاية لمرشحي الحزب في الانتخابات. هذا ما تفعله الصحيفة الحزبية، وهي تعلم أن هذه الدعاية التي تقوم بها في صفحاتها لن تؤدي إلى فوز المرشح، لأن فوزه يرتبط بعوامل وعناصر كثيرة أخرى (مدى شعبيته وقدرته على

فهم مطالب الناخبين والتعبير عنها ، تاريخه ومواقفه وعمق صلاته بأهل دائرته وحسن سمعته .. إلخ) .

ولكن الصحيفة الحزبية تصر على المضي قدمًا وبنشاط في هذه الدعاية لأنها تعرف سلفًا أنه في حالة سقوط المرشح سوف يبادر بسرعة إلى إعلان أن صحيفة الحزب كانت مقصرة في الدعاية له ، ولن يذكر أي سبب آخر لتفسير فشله . ومن هنا ، فالصحيفة تبادر إلى إجهاض حجته - مسبقًا - ولو على حساب الاعتبارات المهنية .

وتصدق توقعات الصحيفة الحزبية . يفشل مرشحون ، وتكون جريدة الحزب هي «الشماعة» لتبرير الفشل ! .

لقد ضحت الصحيفة باعتبارات مهنية وتوزيعية ، لأنها تعرف أن إفراد مساحات عن مرشح في طنطا ، مثلاً ، لا يهم سكان قنا وأسوان . ومع ذلك فإن النتيجة واحدة . ولا تجد الصحيفة من يعترف بأخطاء المرشح وبالأسباب الحقيقية للفشل .. إلا في حالات نادرة .

مسايرة الغوغائية

ومع موجات الإثارة والغوغائية التي تتصاعد الآن في المجتمع المصري يصبح مقياس الحكم - لدى بعض أعضاء الحزب السياسي - على نجاح أو فشل صحيفة الحزب هو مسايرتها لهذه الموجات .

مثل هؤلاء الأعضاء ينتظرون من صحيفة حزبهم أن تكون الأعلى صوتًا في السباب أو الشتائم والتجريح والإهانة لأكبر الشخصيات في البلد ، وتوجيه الاتهامات الخطيرة إلى الجميع دون توافر الأدلة .

إنهم ينحون جانبًا مقاييسهم ومعاييرهم وتقاليدهم الحزبية ويندفعون وراء الهواة من المبتدئين في العمل السياسي .

ويخلط هؤلاء الأعضاء بين موقف حزب مسئول يدقق في كل كلمة يقولها وبين أفراد لا يوجد حزب يحاسبهم ، وربما تكون لديهم حسابات أخرى تختلف عن حسابات حزب سياسي له تاريخه وتراثه وبرنامجه وهيئاته القيادية . وأمثال هؤلاء أصبحوا يكرهون المعارضة الرصينة المدروسة والمسئولة ويعتبرونها مسايرة للحكام !

وهنا تتردد مقوله بطريقة ببغاوية :

أن صحيفة الحزب «خرجت على خط الحزب» أو «لا تمثل خط الحزب» .

وإذا خطر لك أن تسأل أصحاب هذه المقولة :

كيف حدث هذا؟ وأين هو الخروج ؟ وما هو خط الحزب في الموضوع الفلاني ؟ فإنك لن تسمع إجابة شافية ، ويتحول خط الحزب إلى لوغاريتمات غامضة تستعصي على الفهم والشرح .

وفي هذه الأحوال ، يتجاهل - مرة أخرى - أصحاب هذه الانتقادات أن رئيس تحرير الصحيفة الحزبية وكبار أعضاء هيئة تحريرها من الأعضاء في أعلى هيئات الحزب القيادية ، وأنهم يعرفون جيدًا خط الحزب ، بل إنهم يبادرون - عند وقوع أحداث هامة وخطيرة - يوم صدور الجريدة ، ويتخذون موقفًا دون انتظار قرارات الهيئات القيادية (التي لم يسعفها الوقت لتجتمع لتحليل هذه الأحداث وتحديد موقف منها) وينشرون هذا الموقف .. على مسئوليتهم .

أين الإدارة الصحفية ؟

والملاحظ أيضًا أن علاقات الزمالة داخل الحزب تتدهور بسبب المواقف

العدائية من بعض الأعضاء تجاه الصحيفة الحزبية .

ثمة نظرة خاطئة تصور لبعض أعضاء الحزب أن رئيس تحرير الصحيفة وهيئة تحريرها «يشتغلون عندهم» وواجبهم أن يصدعوا لأوامرهم وطلباتهم !

ويؤدي ذلك - إلى جانب المشكلات والمصاعب الأخرى التي سبق ذكرها - إلى تدهور مكانة الصحافة الحزبية في أجواء المنافسة الحادة الجارية .

ولم تتعلم الجهة الإدارية في الصحف الحزبية أنها في خدمة الصحيفة ، وإنما تتصرف على أساس أنها في خدمة الحزب . وقد يحدث تداخل بين ميزانية الصحيفة والميزانية الحزبية لصالح الأخيرة . وقد تتلقى الصحيفة الحزبية تبرعات ثم يجري تحويلها إلى أغراض حزبية .. توضع في مقام الأولويات . ولا يوجد في الصحيفة الحزبية ما يمكن أن نطلق عليه «الإدارة الصحفية» .

وكاتب هذه السطور يرى أن الصحافة الحزبية يجب أن تكون الأرقى بالمقارنة بالصحف الخاصة ، لأن الذي يحكم الصحيفة الحزبية «جماعة» - وليس مجرد أفراد - لها برنامجها السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي الذي تلتزم به . أما الأفراد فإنه لا يوجد ما يلتزمون به . وقد تخضع توجهات الصحيفة الخاصة لأفكار أو نزوات صاحب رأس المال . ومع ذلك فإن الصحف الخاصة تثري المناخ السياسي .

الاهتمام بتطوير الصحافة الحزبية أمر ضروري ونافع للمجتمع .

الشرط الأول للنجاح

ولا يمكن تحقيق هذا التطوير دون مساندة إجماعية من أعضاء الحزب وقراء الصحيفة الحزبية معًا ، وفي ضوء اقتناع كامل بأهمية دور الصحيفة وقدرتها على التعبئة والتأثير في الرأي العام وفي صناعة القرار . والمطلوب في هذه الحالة أن يصبح

كل أعضاء الحزب ممثلين لصحيفتهم ينقلون إليها كل الأخبار .. ونبض الرأي العام وهمومه ، وأن يصبحوا موزعين للصحيفة.

كان المفكر والفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر يقف بنفسه في شارع سان ميشيل في الحي اللاتيني في باريس ويوزع صحيفة «ليبراسيون» .

والشرط الأول لخروج الصحافة الحزبية من أزمتها وممارستها لدورها بنجاح هو تحقيق هامش واسع من الاستقلالية لصحيفة الحزب ، حتى تستطيع الصحيفة أن تراعي الاعتبارات المهنية ويتوافر لها المناخ لابتداع أفكار جديدة في المنافسة ، وخاصة أن مئات القنوات التليفزيونية إلى جانب شبكة الإنترنت (علاوة على ما ذكرناه حول تكاثر الصحف والمجلات بإعداد كبيرة) قد دخلت ، منذ فترة غير قصيرة ، إلى ميدان المنافسة للصحف الحزبية .

الصحيفة الحزبية في حاجة لأن تكون لها شخصيتها واستقلالها ، كما أن هذه الاستقلالية ستخدم الحزب وخطه السياسي أكثر بكثير لأنها ستضع في اعتبارها المهارات المهنية والجودة وستحرر محرريها من مراعاة المجاملات الحزبية على حساب الأداء المهني . والاستقلالية ضرورية حتى لا تنعكس أي خلافات أو صراعات داخل الحزب على صفحات الجريدة .

ولسنا في حاجة إلى القول بأنه لا ديمقراطية ولا تعددية في أي دولة ما لم توجد فيها ـ مع الأحزاب السياسية ـ صحافة حزبية نشطة وفاعلة ومؤثرة ومزدهرة .

■ ■ ■

* كيف يتم التستر على سياسة رسمية تقضي بقتل الوطنين الفلسطينيين؟

نهاية خرافة .. «حرية الصحافة» في إسرائيل

انتهت خرافة كانت تسمى «حرية الصحافة في إسرائيل» وجاءت هذه النهاية وسط فضيحة مدوية أثارت استنكار الصحفيين في أنحاء العالم .

فقد تأكد أن الصحفي الإسرائيلي الذي يكشف التعليمات السرية التي تصدر لجنود جيش الاحتلال بالقتل العمد للمناضلين الوطنيين الفلسطينيين بدلاً من تنفيذ المهمة الرسمية المعلنة ، وهي القبض عليهم في بيوتهم ... ، هذا الصحفي الإسرائيلي يفعل ذلك وينشر الوثائق التي تثبت أن أعلى سلطة عسكرية إسرائيلية تمارس جرائم القتل ، يتعرض للاتهام بالخيانة والتجسس «وتهديد أمن الدولة الإسرائيلية» .

قد فوجئ الإسرائيليون بأن الصحفية الإسرائيلية «عنات كام» (٢٣ سنة) مفروض عليها الإقامة الجبرية منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٨ تمهيدًا لتقديمها للمحاكمة هذه الأيام بتهمة تسريب وثائق عسكرية سياسية تحتوي على تعليمات بإطلاق النار على الفلسطينيين بغرض القتل .. وأن هذا الخبر معروف في خارج إسرائيل وتتداوله

■ ■ ■

الصحف الأجنبية ، ومحظور نشره أو إذاعته أو بثه داخل إسرائيل بسبب أوامر بحظر النشر في جميع الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية.

ولم ترفع السلطات الإسرائيلية أوامر الحظر إلا مؤخرًا ، ولكن في نطاق محدود وبشكل جزئي.

وكانت «كنات كام» قد بدأت حياتها العملية بالعمل في صحيفة أسبوعية محلية في القدس بينما لا تزال طالبة في المدرسة العليا . ووالدها عسكري سابق في الجيش وأصيب بجراح عندما كان جندي مظلات احتياطي في عام ١٩٦٨.

وكانت عنات كام تقضي فترة التجنيد العسكري الإجباري في الفترة التي ينسب إليها خلالها ارتكاب العمل الذي يقودها إلى المحكمة الآن . فقد عملت في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في مكتب الجنرال «يائير نافيه» ، القائد الأعلى في الضفة الغربية .

وتتهمها السلطات العسكرية الإسرائيلية بأنها قامت بتخزين ٢٠٠٠ وثيقة عسكرية «سرية» ، و«سرية للغاية» على «ديسكات» في جهاز الكومبيوتر الخاص بها ، وأنها قامت بتسليمها إلى الصحفي الإسرائيلي «أوري بلاو» الذي يعمل بصحيفة «هاآرتس» ، وأن هذا الأخير استخدم بعض هذه الوثائق في سلسلة من التحقيقات والموضوعات التي بدأ نشرها في نوفمبر ٢٠٠٨.

وقد اشتهر الصحفي «أوري بلاو» بموضوعاته الانتقادية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية وفضحه لانتهاكات العسكريين لأوامر المحكمة الإسرائيلية العليا المتعلقة بقواعد الاشتباك بين الجيش والفلسطينيين . وفي أحد تلك الموضوعات

استخدم «أوري بلاو» وثائق لكي يبرهن على أن جنودًا إسرائيليين يعترفون بأنهم تلقوا الأوامر بقتل ثلاثة مناضلين فلسطينيين ، وليس القبض عليهم . هناك - إذن - أوامر رسمية شكلية معلنة بالاعتقال .. وأوامر فعلية بالقتل .

وتواجه «عنات كام» عقوبة السجن لمدة ١٤ سنة إذا تقرر إدانتها .

ويقول رجال النيابة العسكرية الإسرائيلية : أن «المتهمة» تصرفت «بدوافع أيديولوجية وبهدف الإضرار بأمن الدولة!» . وربما كانت هذه الإشارة إلى «الدوافع الأيديولوجية» هي السبب في تصريح أدلى به محامي «المتهمة» - إيتان ليهمان - ليؤكد أن عنات كام ليست مرتبطة بجماعة سياسية متطرفة وأنها فتاة إسرائيلية عادية .

وربما خشي المحامي أن يقول أن الاحتمال الأكبر هو أن ضمير الفتاة قد استيقظ ، وهي تقرأ في الوثائق أوامر صريحة بالقتل بدم بارد أو ما نسميه الإعدام بلا محاكمة مما دفعها إلى تسريب هذه الوثائق للصحافة .

وكما هي العادة في إسرائيل .. فإنه بدلاً من محاكمة أولئك القادة العسكريين الذين تعمدوا انتهاك القواعد التي فرضتها المحكمة العليا في بلادهم .. فإن من كشفوا هذا الانتهاك وفضحوه هم الذين يُقدمون للمحاكمة!

ليس هذا فحسب .. بل إن «ميكائيل بن - أري» عضو الكنيست عن حزب «الاتحاد القومي» - الشريك في الائتلاف الحاكم - يطالب بإغلاق صحيفة «هاآرتس» باسم «الأمن القومي!» ويطالب عضو آخر في الكنيست من وصفهم بـ«الوطنيين الإسرائيليين» بإلغاء اشتراكاتهم في الصحيفة! أما النائب «دافيد روتيم» عضو «حزب إسرائيل بيتنا» - الذي يتزعمه العنصري الفاشي أفيجدور ليبرمان وزير الخارجية - فإنه يطالب بإسقاط الجنسية عن «عنات كام» وكل من «تورط معها في هذه القضية!!» .

أعضاء آخرون في الكنيست أدانوا صحيفة «هآرتس» باعتبارها «معادية للسامية» (!!) .

إنها أجواء تشبه تلك التي كانت سائدة في ألمانيا النازية الهتلرية . وما يتردد في إسرائيل الآن أن هذه التسريبات للصحافة عن الوثائق هي «مؤامرة من اليسار الأيديولوجي لتسليم إسرائيل إلى العرب!!» .

وقد أثار قرار الدولة الإسرائيلية بحظر نشر خبر تحديد إقامة عنات كام طوال حوالي أربعة أشهر .. عاصفة من الجدل حول حرية الصحافة وحول حقيقة «الديمقراطية» في إسرائيل .

تقول «داليا مورنر» ، رئيسة مجلس الصحافة ، والقاضية السابقة في المحكمة العليا الإسرائيلية، أن أوامر حظر النشر تشكل اعتداء على حرية الصحافة .

ونشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية العناوين التالية في سخرية لاذعة : «بسبب أوامر تكميم الأفواه لا نستطيع أن نقول لكم ما نعرفه . وبسبب الكسل واللامبالاة وإيماننا الأعمى بالمؤسسة العسكرية ، فإننا لا نعرف شيئًا على الإطلاق! ».

وحول الذريعة التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لاتخاذ إجراءات ضد الصحافة والصحفيين وحرية النشر ، وهي «أمن دولة إسرائيل» ، فإن الحقيقة أن ما تريد الدولة الإسرائيلية فرضه هو حماية الاحتلال وحماية حرية ارتكاب جرائم القتل للفلسطينيين .

وهناك تساؤلات حول ما إذا كانت صحيفة «هآرتس» نفسها هي أحد أهداف الحملة الهيستيرية الجارية في إسرائيل نظرًا لنشرها مقالات انتقادية للسياسة الحكومية الإسرائيلية .. وكان آخرها مقال تعلن فيه الصحيفة: أن الرقابة على النشر في إسرائيل تشبه الرقابة المفروضة في إيران . وهناك علامة استفهام كبرى حول

القضية برمتها ، لأن ما نشرته هـآرتس حول هذا الموضوع سبق أن وافقت عليه الرقابة!

أما عن الصحفي «أوري بلاو» الذي تصادف وجوده في الخارج مع بدء هذه الحملة ضد الصحافة في إسرائيل ، فقد أقسم وزير العدل الإسرائيلي بأن يستخدم «كل الوسائل الممكنة» لإعادته إلى إسرائيل (ربما يقصد عن طريق اختطافه) لمواجهة التهم الموجهة إليه واستجوابات «الشين بيت» - جهاز المخابرات الإسرائيلي ، التي أعلنت أن أوري بلاو يجب أن يخضع للتحقيق .

وقد وجه هذا الصحفي رسالة - من لندن - إلى صحيفته نشرتها أول أمس وجاء فيها :

«تلقيت مكالمة تليفونية تبلغني أنه تم اقتحام شقتي في تل أبيب ، وأنه ليس من الواضح ما الذي أخذوه من الشقة .. وقيل لي: أنه يبدو أنهم يبحثون عن شيء ما . وعلمت قبل ذلك أنهم ألقوا القبض على عنات كام . وعندما سافرت في جولة صحفية ، لم أكن أعرف أنني سأضطر للبقاء في لندن وأنني لن أستطيع العودة إلى تل أبيب كصحفي وكإنسان حر لمجرد أنني نشرت مادة صحفية لا ترضي عنها المؤسسة . غير أن الأنباء المزعجة التي وصلتني من إسرائيل لم تترك لي خيارًا آخر . وها هي التجارب التي قرأت عنها في روايات الإثارة وقد أصبحت واقعًا أعيشه .. وعندما تعرف أن تليفونك وبريدك الإلكتروني وجهاز الكمبيوتر الخاص بك.. مراقب لوقت طويل ، وما زال تحت المراقبة ، وأنك مطلوب للمثول أمام سلطات التحقيق ، فسوف يتضح لك أنك أصبحت مستهدفًا من قوى أكبر وأقوى منك .. ولذلك عندما علمت أنني إذا عدت إلى إسرائيل فإنهم يمكن أن يخرسونني إلى الأبد ، وأنني يمكن أن أتعرض للاتهام بارتكاب جريمة التجسس .. قررت أن

أقاتل . إنني صحفي وهدفي هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات وبأفضل طريقة وبأكبر قسط من الموضوعية . إنها ليست أجندة شخصية أو قضية يمين أو يسار .. وفي سنوات عملي لم يكن من الممكن نشر أي موضوع عن شخصيات عامة أو مؤسسات من أي نوع دون مساعدة مصادر ووثائق تتصل بهذا الموضوع أو ذاك ، بما في ذلك موضوع انتهاك الجيش الإسرائيلي لتعليمات محكمة العدل العليا حول الاغتيالات المخططة (ضد الفلسطينيين) ، مرفق بوثائق أصلية تفضح دناءة عمليات الإعدام بلا محاكمة » .

وفي خاتمة هذه الرسالة ـ الوثيقة التي تشرح كل شيء ولا تحتاج إلى تعليق ، يكتب أوري بلاو قائلاً :

«ربما لم يكن من المستحب دائمًا قراءة التقارير والتحقيقات التي نشرتها نظرًا لمضمونها . ولكن هذا لا يهم .. لأن عمل الصحفي ليس جلب السرور إلى قارئه أو إلى قلب صاحب العمل الذي يستخدمه أو الزعماء ، ولكن أن يقدم للناس أفضل الأدوات التي تساعدهم على الحكم على الأمور ، وفهم ما يجري حولهم . وكل صحفي يعرف أن ما ينشره .. لا يمكن نشره بدون دليل . ولكن المشكلة الآن أن أي صحفي في إسرائيل أصبح يدرك أن مثل هذه الموضوعات التي ينشرها يمكن أن تؤدي إلى اعتباره عدوًا للدولة ويجد نفسه في السجن! » .

■ ■ ■

* الحذاء البغدادي .. كان له تأثيره داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

دعوة لتغيير سلوك الصحفيين الأمريكيين

لم يكن العراقيون أو العرب فقط هم الذين أدركوا مغزى إلقاء «فردتي» حذاء الصحفي العراقي منتظر الزيدي على الرئيس الأمريكي السابق بوش خلال مؤتمر صحفي في بغداد فقد عكف باحثون ومحللون وكتاب أمريكيون على تحليل الواقعة باهتمام .

ولاحظ « جاكوب هورنبيرجر » ، مؤسس ورئيس مؤسسة «مستقبل الحرية »[1] أنه في هذه المرة لم ينطق أي شخص في الولايات المتحدة والعالم بتعليق مفاده أن الصحفي العراقي ألقى بحذائه على بوش لأنه يكره « الحرية والقيم الأمريكية» . وكان هذا هو رد الفعل الفوري التقليدي الذي يصدر من أمثال بوش ونائبه ديك تشيني وغيرهما من المسؤولين الأمريكيين ، ويكررون هذا الزعم إلى ما لا نهاية وإلى حد يثير التقزز والغثيان بعد اعتداءات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، فقد حاولوا الإيهام بأن هناك من يكرهون أمريكا بسبب ما تتمتع به من « حرية وقيم » (رغم أن بوش آزال آثار كل الحريات والقيم) وليس بسبب الجرائم التي يرتكبها

■ ■ ■

(١) مؤسسة أمريكية .

المسؤولون ضد الشعوب العربية لسنوات عديدة .

تعبير بليغ

ويقول الباحث الأمريكي «هور نبيرجر» أن منتظر الزيدي لخص ، في حركة معبرة وبليغة ، غضبه المكتوم وسخطه الكامن في أعماقه .. عندما أطلق «فردة» حذائه الثانية وهو يقول : «إليك .. هذه من الأرامل واليتامى والذين ماتوا في العراق» .

إنها ، في رأي الباحث الأمريكي ، عبارة توجز الموقف كله ببراعة . وصرخة من القبور تصدر من ضحايا بوش .

يقول المعلق الأمريكي «جاستين ريموندو»: أن قصف بوش بالحذاء البغدادي هو خطوة صغيرة للغاية ردًا على جرائم الرئيس الأمريكي السابق ضد الشعب العراقي ، كما أن الصحفي منتظر الزيدي تحول إلى بطل شعبي في نظر الملايين من الناس وليس العراقيين والعرب فقط .

ويضيف المعلق الأمريكي أنه عن طريق استخدام الحذاء .. تولى الزيدي تلخيص وتكثيف مشاعر العالم كله تجاه الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة ، بما في ذلك مشاعر الأمريكيين أيضًا .

أين الزهور والرياحين؟

ويعيد المعلق الأمريكي إلى الأذهان السخافات التي رددها مسؤولون أمريكيون قبيل الغزو الأمريكي للعراق حول توقعهم أن يستقبل العراقيون .. الغزاة بالزهور والرياحين لأن بوش قام ، مشكورًا «بتحريرهم!» .

حذاء الزيدي هو أروع رد على هذه السخافات .. بل إن هذا الحذاء - في رأي

المعلق الأمريكي - أنهى تلك الخرافة السخيفة إلى الأبد .

ويرد نفس المعلق على ما تحدث به البعض من المسؤولين في بغداد وواشنطن عن وقوع «عدوان على الرئيس» ، فيقول : إن العدوان الحقيقي هو الذي شنه رئيس أقوى دولة على الأرض عندما قام بغزو واحتلال دولة لم تهاجم الولايات المتحدة قط ولم تشكل أي تهديد لأراضيها أو مصالحها المشروعة .

ويقول الكاتب الأمريكي «ديف ليندورف» ، مؤلف كتاب «مبررات إقالة رئيس» ، في مقال بعنوان : «بطل عصرنا» ، أن ما فعله منتظر الزيدي كان ينبغي أن يفعله - منذ أعوام مضت - الصحفيون الأمريكيون الذين يحضرون المؤتمرات الصحفية للرئيس السابق بوش .

اعترافات مجرم

ويبدو أن الكاتب الأمريكي وضع نفسه في مكان الزيدي، فهو يقول لنا: أن الصحفي العراقي جلس في المؤتمر الصحفي في بغداد يستمع إلى بوش وهو يتكلم بحماقة عن حرب شنها ضد العراق ودامت أكثر من خمس سنوات بغزوه غير الشرعي لتلك الدولة ، ومازالت هذه الحرب مستمرة ، وبوش يتحدث عن هذه الحرب بوصفها «ضرورية للأمن الأمريكي ولاستقرار العراق وللسلام العالمي!!».

من الذي يستطيع أن يتحمل سماع هذا الكلام .. بعد مصرع أكثر من مليون عراقي وإصابة وإعاقة مئات آلاف من العراقيين وتهجير أربعة ملايين عراقي وتدمير بلد بكامله وسرقة تراثه الحضاري؟

من الذي يستطيع تحمل سماع هذا الكلام .. بعد أن اعترف بوش نفسه بأن تقارير مخابراته قد ضللته بشأن «أسلحة الدمار الشامل العراقية» ، وبعد أن اعترف - هو نفسه - بأنه لا توجد علاقة بين نظام الحكم العراقي السابق و.. اعتداءات

١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن .

وبدلاً من أن يتم تقديم بوش لمحكمة مجرمي الحرب .. يتوجه إلى بغداد لكي يوقع على معاهدة أمنية أمريكية ـ عراقية تكرس الاحتلال الأمريكي الدائم للعراق !

السلاح الوحيد الذي كان يملكه منتظر الزيدي .. هو حذائه الذي كاد يرقى إلى مستوى أسلحة الدمار الشامل! وللشعوب التي تعاني من القهر والظلم والاحتلال .. الحق في أن تواجه أعدائها ومحتليها بما تيسر لها من إمكانات ووسائل .

الحذاء الغاضب

مواطن يجلس وجهًا لوجه أمام من دمر بلده بكل مؤسساتها وقتل هذا العدد الهائل من أبنائه .. ويسمعه يتحدث بكل صلافة وقحة عن «الضرورات» التي كانت تحتم العدوان والغزو والاحتلال ! إنه رئيس أمريكي مكروه في العراق وأمريكا وفي بقية أنحاء العلم ، وهو الرئيس الأقل شعبية في تاريخ الولايات المتحدة الحديث .

وللشعوب الأوروبية تقاليد في مواجهة أمثال بوش . فهي تستخدم البيض الفاسد والدهان (الطلاء) والطماطم المتعفنة أو غيرها من النفايات . ولكن منتظر الزيدي لم يجد معه سوى حذائه لمواجهة أقوى رؤساء العالم وأشدهم بطشًا .

الحذاء الغاضب يعبر عن وسيلة اعتراض سلمي في مواجهة رئيس جمع بين الحمق والغطرسة والجهل ، كما يعبر عن صيحة تحذير للرئيس الأمريكي الذي خلف بوش بأنه يوشك على التعامل مع عالم عربي محتقن يكره السياسة الأمريكية ومستعد للتعبير عن سخطه .

شهادة أمريكية

يقول الكاتب الأمريكي «ديف ليندورف» :

«أعترف بأنني ، وأنا أستمع إلى بوش وهو يكذب ، كعادته وبطريقته ، في مؤتمراته الصحفية خلال السنوات الثماني الماضية.. بأنني شعرت بأني أريد أن أضرب جهاز التليفزيون بحذائي.. » .

ويضيف الكاتب أن الزيدي استخدم ما هو مفترض أن يكون حفلاً معدًا للرئيس الأمريكي السابق ليكون مناسبة يتحدث فيها باسم البشر الذين دمر هذا الرئيس حياتهم . هؤلاء الذين يتجاهلهم الصحفيون الأمريكيون دائمًا وهم يتقافزون في مؤتمرات بوش الصحفية لكي يلفتوا انتباهه حتى يستطيعوا توجيه الأسئلة إليه .. وهي أسئلة سبق تقديمها إليه سلفًا ، وتم فحصها والتدقيق في سطورها ، علاوة على أنه تم اختيار هؤلاء الصحفيين المتملقين بدقة قبل السماح لهم بحضور المؤتمرات الصحفية الرئاسية .

درس للصحافة الأمريكية

وهنا نصل إلى أهم رد فعل لواقعة الحذاء البغدادي وتأثيرها داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها . الكاتب الأمريكي «ديف ليندورف» يطالب الصحفيين الأمريكيين بتغيير أساليبهم .. يقول :

«إنني لا أقترح أن يغادر الصحفيون المؤتمرات الصحفية الرئاسية بجواربهم فقط . ذلك أنه توجد لدينا وسائل متعددة للتعبير عن مشاعرنا تجاه الأشخاص الذين نشعر بأنهم يمتهنون عقولنا ، بخلاف ضربهم بالأحذية . وعلى سبيل المثال ، فإنه سيكون تصرفًا رائعًا أن نرى بعض الصحفيين يطلقون صفير الاستهجان في وجه الرئيس عندما يكذب بوقاحة شديدة عليهم ، كما أنهم يستطيعون النهوض من مقاعدهم والخروج من قاعة المؤتمر الصحفي تاركين الرئيس .. يقف وحيدًا أمام المائدة الرئاسية » .

ويقول ليندورف :

«لقد حان الوقت لكي يكف الصحفيون عن معاملة الرؤساء .. كما لو كانوا أصحاب الجلالة الملوك . وإذا كان الرئيس السابق بوش قد أثبت شيئًا واحدًا خلال ثماني سنوات، فهو أنه رجل عادي جدًا ، بل هو أقل من العادي ، ومكتب الرئيس لا يستحق احترامًا أكثر من مكتب عمدة مدينة ديترويت » .

نصائح مهمة

وكان الكاتب الأمريكي .. يطالب الصحفيين الأمريكيين بأن يستخدموا الأسابيع القليلة الباقية من عهد بوش لتطوير علاقة جديدة مع الرئاسة الأمريكية .. علاقة ينحون فيها جانبًا كل اللياقة والاحتشام الزائف والتقاليد الجوفاء ويشرعون في التصرف مثل صيادي الأخبار ، ويوجهون الأسئلة القديمة التي لا تكف عن الصخب ، ويضحكون بقسوة عند سماع إجابات تافهة وفارغة ، ويلحون على طلب الإيضاحات والتفسيرات وعلى متابعة الأسئلة لكي تتضح الأمور إذا وجدوا أنفسهم أمام إجابات خاطفة ومقتضبة .. وينسحبون عند الضرورة .. وربما يقذفون ـ عَرَضًا أو أحيانًا ـ بحذاء في بعض المناسبات!!

ويرى الكاتب الأمريكي أن مهنة الصحافة كانت كارثة كبرى وعار مفضوح في عهد إدارة بوش وأن الولايات المتحدة لا تتحمل استمرار هذه الحالة في ظل إدارة أوباما .

وبعد أن تحولت إدارة بوش إلى نكتة على كل لسان ، فإن أمام مهنة الصحافة أن تحرر نفسها عن طريق وضع تقاليد جديدة للمؤتمرات الصحفية الرئاسية لكي تبقى وتستمر في عهد رؤساء الولايات المتحدة في السنوات القادمة .

■ ■ ■

* وسائل إعلام تكذب وتدفع الخطاب العام إلى أدنى مستوى ممكن .

إمبراطورية إعلامية

استولت شركة روبرت ميردوخ الإخبارية على شركة «داو جونز» . قيمة صفقة الشراء خمسة مليارات دولار . ومعنى ذلك أن تتوسع إمبراطورية ميردوخ الإعلامية لتشمل صحيفة «وول ستريت جورنال» وأصولاً وموجودات أخرى مما يؤدي إلى تركز وسائل الإعلام العالمية في أيدي قلة من الملياردرات والتكتلات الضخمة .

وميردوخ هو الثاني والثلاثين في قائمة مجلة «فوربس» الأمريكية التي تضم أغنى الأغنياء بين أربعمائة أمريكي .

وتقدر قيمة شركة ميردوخ بمبلغ ٢٨ مليار دولار ، وهي تسيطر على أكثر من مائة صحيفة على نطاق العالم ، منها «التايمز» اللندنية و«نيويورك بوست» ، و«شيكاغو صن تايمز» ، و«أوستريليان» ، كما أنها تملك شبكة فوكس التليفزيونية في الولايات المتحدة ، و«سكاي نيوز» في بريطانيا ، وعشرات الشركات الإعلامية والسينمائية والفضائية والترفيهية ودور نشر مجلات وكتب وإنترنت ، حيث اشترت مؤخرًا موقع «ماي سبيس» الإلكتروني على الشبكة .

توجهات ميردوخ اليمينية معروفة . ورغم أن صحيفة «وول ستريت جورنال» تعبر عن اليمين في الحزب الجمهوري الأمريكي .. إلا أنها اشتهرت بحرصها على مستوى مهني جيد وتغطية مشكلات اجتماعية في الولايات المتحدة والعالم .

ويخشى أفراد من أسرة بانكروفت ، التي كانت تسيطر على «داو جونز» منذ عام ١٩٠٢ وتملك ٦٤٪ من أصوات حملة السهم من أن يؤدي أسلوب الإثارة لدى ميردوخ إلى تدمير مصداقية الصحيفة .

ويريد ميردوخ أن تكون «وول ستريت جورنال» المنافس لصحيفة «نيويورك تايمز» في تحديد الأجندة الإخبارية اليومية لأمريكا ، وأن تصبح المصدر الأول لأخبار المال والأعمال .

قدرة الملياردير ات ، من أمثال ميردوخ ، على التحكم في الأخبار تجعل من الحديث عن «حرية الصحافة في أمريكا» .. دعابة سوداء .

وعلى الصعيد العالمي ، هناك ٦ شركات تتحكم في بث الأخبار لصالح حماية ثروات وسلطات النخب ، وهي : «نيوز كورب AOL» ، و«تايم» ، و«وارنر» ، و«فياكوم» ، و«ديزني» وجنرال إليكتريك ، وبرتيلزمان .

كل جوانب توزيع الخبر تخضع لسيطرة التكتلات الإعلامية الضخمة التي تتمتع بأوثق الروابط مع المؤسسة السياسية و«تعالج» الأخبار على النحو الذي يضمن زيادة الثروات والنفوذ والسلطات للقلة .

والنتيجة .. وسائل إعلام تكذب على الناس وتسعى لدفع الخطاب العام إلى أدنى مستوى ممكن .

■ ■ ■